مجلة الحكمة للدراسات والأبحاث المجلد 04 العدد 06 (20) 2024/11/15
ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الأثر القانوني للهجرة غير الشرعية في ظل التشريع الوطني واتفاقيات الدولية

د. حيرش نور الدين [1] *
[1] كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة معسكر
hairechnou@univ-mascara.dz
د. جريو محمد الأمين [2]
[2] كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة معسكر
mohammed.djeriou@univ-mascara.dz

تاريخ الارسال : 2024/10/06 تاريخ القبول:2024/11/07

ملخص:

تكمن أهمية الدراسة في الكشف عن مدى فعالية التشريعات الوطنية وأهم الإتفاقيات والبروتكولات المبرمة في هذا المجال، في التصدي لهذه الظاهرة التي تعرفها معظم الدول المطلة على البحر الابيض المتوسط، أو في مختلف مناطق العالم، بين الدول الفقيرة والدول الغنية، أو بين الدول الفقيرة ودول العبور للضفة الأخرى، والتي عززت هذه التشريعات بدورها من عملية تصدي للهجرة غير الشرعية، خصوصا ان هذه الأخيرة لها من المخلفات ما هو في غاية الخطورة، والتي يمكن أن ينتج عنها جرائم غاية في الخطورة، وكذلك لها اثر خطير على الاقتصاد الوطني، خاصة تلك المبالغ التي تخصص لعملية الترحيل، والرعاية الصحية، لذلك تضع الجزائر آليات مختلفة سواء كانت قانونية أو فنية أو الاجتماعية من أجل تصدي لمثل هذه سلوكيات، التي من الممكن ان تصل إلى حد الانحراف، وهو ما يلاحظ في الكثير من القضايا على مستوى المحاكم الوطنية المختلفة، خاصة إذا ارتبط الأمر بالجريمة المنظمة، والجريمة العابرة للحدود، والجرائم الارهابية، حيث أن أخر ما تم استحداثه من طرف المشرع الجزائري هو القانون رقم 04/23 المتعلق بالوقاية من الإتجار بالبشر ومكافحته، وما رافقه من إبرام لعدة إتفاقيات دولية، وتبقى الجزائر ما بين تنفيذ التزاماتها الدولية بضرورة احترام حقوق الإنسان، وخاصة فيما تعلق بحق اللجوء، والموازنة من أجل توفير الامن لترابها الوطني من خلال وضع سياسة تشريعية محكمة، وذلك لتعزيز الأمن القانوني في البلاد، وكذلك ضمان عدم انتهاك لحقوق الأخرين.

وقد حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على الجهود المبذولة من الجزائر فيما يخص هذا الموضوع، خاصة أهم آليات القانونية الموضوعة، ومدى نجاعتها في حماية إقليمها من جهة، ومن جهة الأخرى حماية اللاجئين المهاجرين إليها

* المؤلف المرسل:حيرش نور الدين، الايميل: hairechnou@univ-mascara.dz

بسبب الأوضاع الأمنية في بلدانهم، خاصة أن الجزائر تعتبر أكثر مناطق التي تشهد نزوح ملايين من أفارقة لكونها تعد منطقة عبور إلى القارة الأوروبية، على هذا الأساس درسنا مدى فعالية القوانين المستحدثة في مكافحة هذه الظاهرة، وهل الجزائر تلتزم بتنفيذ معاهدات التي تنص على حماية اللاجئين .

الكلمات المفتاحية: الهجرة، غير الشرعية، الجرائم، التشريعات.

مقدمة:

بإعتبار أن الجزائر دولة تتمتع بالسيادة بجميع أركانها وعناصرها، أي أنها دولة تتمتع بالسلطة العليا والمطلقة على جميع أراضها وشعبها، وبما أن لديها إقليم محدد كأحد أركانها الأساسية، واستقلالية التامة في إدارة وإقامة علاقات مع غيرها من الدول، ومن ثم تعددت هذه العلاقات واختلفت، بين ما هي علاقات اقتصادية واخرى اجتماعية، ومنها الثقافية، ومنها العسكرية، والتجارية ومختلف العلاقات، كما أنها تتشارك مع غيرها من الدول الحدود الإقليمية طويلة والعريضة والشاسعة في بعض الأحيان مع دول الجوار التي تعرف أوضاعا اجتماعية واقتصادية وامنية مضطربة في الكثير من الأحيان، خاصة منذ سنة 2011 التي عرفت بداية ما يسمى الربيع العربي، ومنذ سنوات قبله بخصوص دول الساحل الافريقي، الذي يعرف هو الأخر أوضاعا غير مستقرة منذ زمن بعيد، وهو ما اثقل كاهل الجزائر بالكثير من اللاجئين العرب والافارقة، وما نتج عن ذلك من ظاهرة الهجرة غير الشرعية سواء من هذه الدول نحو الجزائر باعتبار انها البلد الوحيد في المنطقة الذي يعرف استقرارً في كل المجالات، أو من الجزائر نحو القارة الأوروبية باعتبار الجزائر منطقة عبور نحو الضفة الأخرى، وهو ما نشط عمليات الهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر، والجريمة المنظمة والجريمة العابرة للحدود المختلفة، وهذا كله يشكل معضلة دراستنا هذه، إذ أن الجزائر كغيرها من الدول العالم تعاني من هذه القضية والظاهرة الدولية، التي أصبحت تؤثر على مختلف المجتمعات واقتصاديات في العالم، ألا وهي ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

لم تكن الجزائر بمنأى عن هذه الظاهرة الإجتماعية بما أنها تتقاسم أو تتجاور مع غيرها من الدول الإفريقية ما أدى الى انتقال الأفراد عبر الحدود الإقليمية البرية، سوا بالطرق القانونية للولوج الى الجزائر أو الطرق غير الشرعية، التي تثير الكثير من المشاكل، الامر الذي دفع جميع الدول والمجتمعات الدولية إلى إيجاد الحلول السياسية الأمنية من أجل منع تفاقم الوضع، ولكن إذا نظرنا من وجهة النظر المهاجر الذي يقطع مسافات طويلة، سواء كان ذلك برا او بحرا من أجل الحصول على فرص العمل، ومستوى معيشي أفضل من الفقر والاضطهاد والصراعات السياسية والأمنية التي يعاني منها بلده الأصلي، ولكن من وجهة نظر

القانون لا يعد ذلك سبب شرعي من أجل الهجرة، إذ يعد ذلك خرقا للقانون في إتباع اساليب غير القانونية، ودون علم سلطات الدولة المستقبلة، لذلك تسعى الجزائر إلى التنسيق مع الدول المجاورة من أجل ايجاد آليات فعالة للتصدي للهجرة غير النظامية، وذلك للسببين من أجل تعزيز أمن واستقرار البلاد، وكذلك من أجل حفظ سلامتهم وكرامتهم الإنسانية، حتى يكونوا بعيدين عن استغلالهم من قبل المهربين تجار البشر، لذلك تتوحد سياسات الدول الإفريقية من أجل التعامل مع قضايا الهجرة، لأن الأمر لو كان يخلق آثار إيجابية، إلا أنه يخلق الكثير من الآثار السلبية سواء إقتصاديا أو إجتماعيا او سياسيا أو أمنيا، خاصة إذا تعلق الأمر بالجريمة المنظمة أو جريمة الإتجار بالبشر، وعلى هذا الأساس تتطور سياسات الجزائر من أجل تعزيز أمنها حدودي للتصدي لهذه الظاهرة، بجملة من النصوص التشريعية المجرمة لهذه الأفعال سواء على المستوى الوطني، وحتى الدولي، وذلك بإبرام عدة إتفاقيات دولية، باعتبارها أهم آلية لتعزيز التعاون الدولي ودعم العلاقات الدولية في مجال مكافحة هذه الظاهرة.

ولكن في المقابل ذلك لا تنسى الجزائر التزاماتها الدولية في توفير الحماية القانونية للاجئين الدوليين، حيث تعمل على مطابقة النصوص التشريعية الوطنية مع الإتفاقيات المبرمة، من خلال اعترافها بحق اللجوء، مثلما هو مكرس دستوريا ضمن باب الحقوق الاساسية، وذلك لتجسيد حقوق الإنسان، ولذلك حاولنا في دراستنا لهذا الموضوع التطرق إلى أهم العوامل والأسباب التي تدفع الشخص إلى الانتقال من دولته إلى دولة أخرى من أجل الاستقرار مؤقتا فيها أو بشكل دائم، وأسقطنا بذلك هذه الدراسة خاصة على المهاجرين الأفارقة، باعتبار الجزائر دولة تتجاور في موقعها الجغرافي مع العديد من الدول الإفريقية، ولأنها تشاركهم في العديد من الثقافات، خاصة دول جنوب الصحراء أو ما تعرف بدول الساحل الافريقي، وبناء على تلك الأسباب، وما ينتج عنها تعمل الجزائر على استحداث وسائل القانونية الأمنية للتصدي لها، ولا ننسى أهمية الاتفاقيات والمعاهدات التي تسهل من عملية مكافحة هذه الظاهرة، وحاولنا في ذلك تبيان موقف الجزائر في توفيق ما بين عملية محاربة الهجرة غير الشرعية، السهر على الاعتراف بحقوق اللاجئين، خاصة اللجوء السياسي، مبينا في ذلك أهم الحقوق الذي يتمتع بها هذا الاخير، ولذلك تتجلى أهمية الموضوع في كون الهجرة غير النظامية تعتبر من القضايا المعاصرة التي تثير الكثير من النقاشات الحادة، بهدف المساهمة في منع تفاقم الأوضاع، لان بعض الدول دقت ناقوس الخطر، في التفاقم والتدفق الرهيب للمهاجرين غير الشرعيين خاصة إذا وصل الوضع إلى وجود شبكات الإرهابية ضمن المهاجرين، فتشكل هذه الأخيرة خطر على

أمن البلاد، ولذلك كانت إشكالية الدراسة حول إلى أي مدى تمكن المشرع في التصدي للهجرة غير الشرعية من خلال النصوص التشريعية التي اصدرها؟ ومدى تنفيذ التزاماتها الدولية في مجال حماية اللاجئين؟، وعليه كان منهج المتبع في الدراسة منهجا وصفي في دراسة البناء المعرفي، ليكمله المنهج التحليلي في دراسة وتحليل النصوص القانونية مرتبطة بموضوع الدراسة، معتمدين في ذلك على خطة ثنائية، حيث خصص المبحث الاول للإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية، على أن يتعلق المبحث الثاني بالإجراءات التشريعية والأمنية في محاربة الهجرة غير الشرعية.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للهجرة غير النظامية

تعد قضية الهجرة غير شرعية من أهم القضايا مدروسة في الوقت الحالي، لأنها تهدد استقرار الأمن في الدولة، ولها نتائج وخيمة على المجتمع، لذلك تم تخصيص هذا المبحث من أجل دراسة مفاهيم تتعلق بالهجرة غير الشرعية، والتعرف على أهم الأسباب والدوافع التي تجعل المواطن يغادر وطنه، ولعل بمعرفة الأسباب قد يتبين الحل لهذه الظاهرة.

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير النظامية

للوقوف على تعريف الهجرة غير الشرعية أو غير النظامية، لابد من تطرق لمختلف التعريفات، ومن عدة زوايا، من أجل معرفة التعريفات الخاصة بها.

الفرع الأول: التعريف الفقهي للهجرة غير الشرعية

قبل التطرق الى التعريف الفقهي، لابد من تفكيك مصطلح الهجرة غير الشرعية بتعريفه **لغة**، ويقال في لسان العرب، أن الهجر ضد الوصل، هجره، يهجره، هجرا، وهجرانا، والهجرة هي خروج من أرض الى أرض، وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته الى المدن (ابن منظور أبو الفضل ، 2003، صفحة 24).

أما غير الشرعية أو غير النظامية فيقصد بها انتهاج طرق غير النظامية من أجل الإقامة في الدول الأخرى بصفة دائمة دون حصول على تصريح الرسمي من قبل السلطات الحكومية.

بتعريف الهجرة غير الشرعية في إطارها العام وهي اختراق وعبور الحدود سواء كان بحرا أو برا بطريقة غير القانونية، والإقامة بدولة بطريقة غير القانونية، اي بدون تصريح رسمي من قبل السلطات الحكومية، او

ممكن ان يكون في بادئ الأمر بطريقة القانونية، ولكن تتحول الى وضع غير النظامي ما يصطلح عليها بإقامة غير الشرعية.

تعرف الهجرة غير الشرعية من وجهة علم السكان، حيث تعرف على أساس انتقال فرد او جماعة من مكان الى الأخر بحثا عن سبل العيش الأفضل والأسهل من الواقع المعاش.

أما من ناحية النظرة الإجتماعية فقد عرفت على أساس تغيير الحالة الإجتماعية للفرد والإنتقال الى طبقة اجتماعية أحسن وأرقى، فيركز هذا الإتجاه على البعد الإجتماعي، ويجعل من ظروف الإجتماعية حافزا لدى الفرد للإنتقال من الطبقة الإجتماعية الفقيرة الى طبقة ممكن تصل إلى الثراء لوجود الإمكانيات المادية.

أما من المنظور الديني فنظر إليها من ناحية تحريم المسألة من عدمها فيرى الدكتور محمد ابو ليله ان الهجرة اصبحت إنتهاك الأموال بغير حق، بإستعمال طرق احتيالية، وإغراء الشباب بفرص عمل وحياة رغيدة، إلى أن يصل الأمر إلى غرق في قوارب الموت، ويتم الإفتاء في هذا الأمر بأنه غير الشهيد وإنما مثله كمثل الذي يقتل نفسه (أبو ليلة ، 2006).

الفرع الثاني :الهجرة من مفهوم القانوني

أولا: على مستوى الدولي

عرفت اتفاقية الامم المتحدة لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد عائلتهم رقم 158 المنبثقة عن الجمعية العامة 45 للأمم المتحدة في 18 ديسمبر 1990 العامل المهاجر بشكل العام في الفقرة الثانية من المادة 2 منها بقولها "الشخص الذين سيزاول او يزاول او ما برح يزاول نشاطا مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها''، وتنص المادة 5 منها على انه ''لأغراض هذه الاتفاقية، فإن العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (هوادف و تومي ، 2021):

أ- يعتبرون حائزين للوثائق اللازمة أو في وضع نظامي إذا أُذن لهم بالدخول والإقامة ومزاولة نشاط مقابل أجر في دولة العمل بموجب قانون تلك الدولة وبموجب اتفاقات دولية تكون تلك الدولة طرفا فيها.

ب- يعتبرون غير حائزين للوثائق اللازمة أو في وضع غير نظامي إذا لم يمتثلوا للشروط المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ) من هذه المادة" (اتفاقية الأمم المتحدة، 1990).

كما تم تعريفها من قبل المفوضية الدولية لشؤون الهجرة على أنها "دخول أو إجتياز بلد دون موافقة سلطات البلد دون توافر الشروط القانونية او الحيازة الوثائق الرسمي.

ثانيا: على المستوى الوطني

عرف المشرع الجزائري الاجنبي غير المقيم حسب المادة 7 من الأمر 211/66 المؤرخ في 21 جويلية 1966 المتعلق بوضعية الأجانب في الجزائر الملغى بموجب المادة 51 من القانون 11/08 المتعلق بشروط دخول الاجانب الى الجزائر واقامتهم بها وتنقلهم فيها بأنه " يعتبر غير مقيم، الأجنبي الذي يعبر الجزائر أو الذي يقدم اليها للإقامة بها طيلة مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من غير ان يكون في نيته الاستقرار بها أو ممارسة نشاط مهني."، حيث عدل المشرع صياغتها في القانون 11/08 المذكور انفا وأضاف اليها عبارة " أو نشاط مأجور به" بقوله " يعتبر غير مقيم، الأجنبي العابر للإقليم الجزائري أو الذي يأتي اليه للإقامة به لمدة لا تتجاوز تسعين (90) يوما، دون ان يكون له القصد في تثبيت اقامته أو ممارسة نشاط مهني أو نشاط مأجور به." (غربي و أخرون، 2014، صفحة 81).

لذلك حاول المشرع الجزائري إيجاد تأطير قانوني للهجرة منذ الاستقلال الى يومنا هذا، بإعتبار الجزائر منطقة عبور او نقطة استقرار للأفارقة أو غيرهم في الجزائر، حيث قدرت نسبة الهجرة غير الشرعية الى الجزائر في السنوات الاخيرة بالملايين من مهاجرين برا بطريقة غير الشرعية، فدق ناقوس خطر في ضرورة معالجة الأمر، إذ لابد ان يخضع ذلك التنقل الى القيود الأمنية حماية للمصالح العامة، ومنعا للتداخل ما بين الشعوب (تياب ، 2018)، ألا أن إشكالية تتمحور حول ماهي أسباب التي دعت إلى الهجرة والنزوح غير القانوني إلى مصير مجهول؟، لذلك سوف نحاول إجمالها في مطلب التالي ولكن قبل ذلك لا بد من تبيان انواع الهجرة.

الفرع الثاني: أنواع الهجرة

أولا: هجرة الداخلية: هي الانتقال الدائم وتغيير الإقامة الخاصة بالأفراد من مدينة إلى أخرى أو من القرية إلى المدينة، وذلك ضمن حدود الدولة، أي أنّ الهجرة الداخلية تعبر عن الانتقال ما بين المناطق الإدارية داخل الدولة بحد ذاتها.

ثانيا: الهجرة الخارجية: هي الانتقال وتغيير الإقامة بشكل دائم خارج حدود الدولة، أي أنها الانتقال من دولة إلى دولة أخرى، والتي يمكن أن تكون بشكل شرعي أو غير شرعي (/https://mawdoo3.com).

المطلب الثاني: عوامل ودوافع الهجرة

إن الأسباب والدوافع الى الهجرة تدرس من ناحتين أسباب تعود إلى مهاجر نفسه وأسباب الأخرى تعود الى الدولة المهاجر إليها، وبالتالي تمركزت الدراسة حول هجرة الأفارقة الى الجزائر، التي سوف ترتكز على ماهي الأسباب التي تجعل الأفارقة مهتمين بالهجرة نحو الجزائر.

الفرع الأول: الدوافع الهجرة من القارة الإفريقية

ان أهم السبب يدفع للهجرة يرجع في الاساس الى سبب سياسي محض، حيث تؤدي كثرة الصراعات السياسية إلى كثرة الحروب وإنعدام الأمن والاستقرار السياسي في الكثير من البلدان الافريقية، مما أدى إلى هجرة أفراد هذه الدول، خاصة في آونة الأخيرة التي شهدت العديد والكثير من حروب الأهلية والعرقية، والانقلابات العسكرية، والتدخلات الخارجية في الكثير من الدول الافريقية، خاصة دول الساحل الافريقي المتاخمة للحدود الجزائرية الجنوبية، او في بعض بلدان شمال افريقيا، مما أدى إلى حالة عدم الإستقرار الداخلي، ما نتج عنه الكثير من الجرائم التي تصنف ضمن خانة الإرهابية وجرائم المنظمة والعابرة للحدود، وانتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان وغيرها من مشاكل السياسي.

أما الأسباب الإقتصادية فيرجع الأمر فيها إلى المشاكل البيئية التي تعرفها معظم دول الساحل الافريقي، التي تتميز ببيئة صحراوية قاحلة، زادها في الآونة الأخيرة الجفاف الذي تعرفه المنطقة ككل، أو ما يعرف بنوبات الجفاف المتكررة وظاهرة التصحر المتزايدة، مما ادى الى التأثير على الزراعة وتدهور حالة الأراضي الزراعية، الى أن أصبح الأمر يؤدي إلى إنتشار المجاعة، أما الدوافع الإقتصادية فتتمثل في إرتفاعل معدلات الفقر والبطالة، مما أدى الى الهجرة من أجل البحث عن لقمة العيش في دول تتوافر فيها إمكانيات ذلك، حيث يعتبر العامل الاقتصادي ثاني اهم العوامل الدافعة للهجرة، بالإضافة إلى عامل أخر يتمثل في عدم توازن بين نمو السكاني السريع والتنمية الاقتصادية، وذلك راجع إلى ضعف البنية الاقتصادية لتلك الدول، رغم توافرها على موارد طبيعية كثيرة، ولكن بسبب عدم توافر الأمن والاستقرار السياسي تهدمت جميع القطاعات الأخرى.

كما أن الجزائر قد أحصت أكثر من 10 الاف مهاجر غير شرعي من جنسية افريقية تم توقيفهم خلال سنة 2021، كما اصبحت هناك علاقة وطيدة بين الهجرة غير الشرعية للأفارقة والجريمة المنظمة والتنظيمات الارهابية (برناوي ، طيبي ، و بالهاشمي، 2021، صفحة 83).

الفرع الثاني: الأسباب الهجرة نحو الجزائر

إزدادت الهجرة الأفرقة نحو الجزائر خاصة جنوب الصحراء من الساحل الإفريقي، وأثبتت الإحصائيات ان ازيد من 11200 مهاجر من النيجر دخلوا الجزائر، وهو ما يعدل نسبة 51%من مهاجرين قادمين من دول الساحل الإفريقي، وذلك راجع إلى اوضاع الأمنية التي تعرفها بلادهم، ما أدى إلى وصول الأمر إلى انعدام غذائي، وهو ما يجعلهم مهددين بانعدام الامن الغدائي بها، وباعتبار الجزائر ليس فقط نقطة العبور، وإنما مركز إستقرار، وذلك نظرا لمركزها الاستراتيجي، حيث يفضل معظم الأفارقة إستقرار في جنوب الجزائر كمنطقة تمنراست، وذلك راجع لقواسم المشتركة كأسلوب العيش وغيرها، حيث تتقاسم معها في القرب من حدوده، ولأن الجزائر تتجاور مع عدة دول الإفريقية كالنيجر والمالي وليبيا، حيث تعرف هذه الدول عدم استقرار أمني، ما جعلها تصبح مركز إستقرار لهؤلاء اللاجئين في البحث عن الفرص العمل في الورشات والمصانع المختلفة، ورغم انهم يشكلون فائدة للجزائر في ضرورة كسب اليد العاملة واستثمار فيها، إلا ان الأمر قد يتفاقم إلى ظهور مهربين ومجرمين قد يشكلون خطرا على الأمن الجزائر واستقراراها مثلما يحصل في الكثير من الاحيان في دولة تونس أو في بعض المناطق الجزائرية التي تشهد مناوشات وصدامات بين الجزائريين والافارقة اللاجئين، لذلك هناك تداعيات وخيمة سواء كانت الإقتصادية او السياسية او الأمنية، مما يوجب الأخذ بعين الإعتبار هذه الأثار، والعمل على إيجاد تأطير محكم سواء كان وقائي او الردعي لذلك، حيث لا يمكن رفض حماية اللاجئين، ولكن ذلك لا يكون على حساب الأمن والإستقرار في الجزائر (برناوي ، طيبي ، و بالهاشمي، 2021، صفحة 83).

الفرع الثالث: آثار الهجرة غير الشرعية

إن من بين إنعكاسات الهجرة غير الشرعية كما قلنا سابقا لا يشمل فقط تهديدا لأمن وإستقرار البلاد، ولكن يشمل عدة مجالات أخرى، من بينها المجالات الاقتصادية والاجتماعية، لذلك سنتناول ذلك بإيجاز.

فعلى المستوى الامني وهو انتشار جرائم القتل والسرقة وتزوير الوثائق، ولا ننسى جرائم التهريب والاتجار بالبشر، وغيرها من الجرائم، الأمر الذي قد يصل إلى وجود تنظيمات إرهابية، وعصابات الأحياء، مما يؤدي الى انتشار الفوضى وكثرة الصراعات خاصة طائفية منها، بين المهاجرين الأفارقة فيما بينهم أو بينهم وبين السكان الأصليين للبلاد، وعلى هذا الأساس يصبح الأمر مصدر للقلق، وذلك ما تشير إليه

مختلف الأبحاث التي أجريت في هذا الخصوص، خاصة عندما يتحول الأمر إلى النشاط الإجرامي، لذلك يتصدى المشرع دائما بإصدار نصوص تشريعية مختلفة للحد من هذه الجرائم، وكذلك الانتشار المقلق لمختلف الأنشطة غير الشرعية، وامكانية مساهمتها في تمويل الجماعات الإرهابية والإتجار بالبشر، واختطاف الأطفال والمتاجرة بالأعضاء البشرية وتهريب الأسلحة.

أما على المستوى الإجتماعي فإن التدفق الرهيب للأفارقة، وخاصة في الجنوب الجزائري مثل ولايات تمنراست وإليزي، وفي الشمال دائرة مغنية بولاية تلمسان، يؤدي الى اختلالات اجتماعية ملحوظة في ظهور الآفات الاجتماعية من بينها ممارسات منافية للأخلاق، وكذلك تفاقم مشكلة التشرد والتسول، وإنشار المساكن العشوائية، مما أدى إلى نشوء أحياء الصفيح يقطنها المهاجرون غير النظاميون.

أما على الصعيد الصحي فإنتشار الأوبئة والأمراض المعدية أصبح هاجسا متناميا، فقد باتت حركة المهاجرين غير الشرعيين تهدد صحة السكان في مناطق إقامتهم، خصوصا في ولاية تمنراست، حيث أثبتت في الآونة الأخيرة الإحصائيات ان ولاية تمنراست تحتل مرتبة الأولى في نسبة إصابة بفيروس نقص المناعة المكتسب (السيدا)، ورغم غياب إحصائيات دقيقة، فقد اشارت تقديرات لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز الى أن المرض ينتشر على امتداد محور يربط ولاية واهران بولاية تمنراست، مع تسجيل هذه الأخيرة لأعلى معدلات الإصابة على المستوى الوطني.

وكما سبقت الإشارة إليه فإن هذه التحديات الديمغرافية والصحية تشير الى وجود مخاطر لابد من أخذها بعين الاعتبار للمحافظة على النسيج الاجتماعي متوازن (بخوش ، 2018، صفحة 299).

أما على المستوى الاقتصادي: كما أن الهجرة غير الشرعية تلقي بضلالها الثقيلة على الاقتصاد الوطني، منتجة بذلك عدة أثار السلبية من بينها ممارسة المهاجرون غير الشرعيين لنشاطات خارج إطار القانون، ما أدى إلى عرقل عجلة التنمية، وهو ما يؤدي الى استنزاف موارد الدولة، فهذه الممارسات تفتح الباب أمام الجرائم المالية كالسرقة والابتزاز، وكذلك اختلال سوق العمل، من خلال توفيرهم ليد العاملة رخيسة وزهيدة التكلفة، فيتزاحم هؤلاء المهاجرون غير الشرعيين العمالة المحلية، مما يؤدي الى تفاقم مشكلة البطالة بين الجزائريين، ويخلق توترا اجتماعيا دائما.

بالإضافة إلى ذلك تفشي التزوير والإحتيال، حيث يطور المهاجرون غير الشرعيين من أساليب تزوير وتزييف الوثائق الرسمية والعملة الوطنية، مما يغذي السوق السوداء، ويزعزع استقرار الاقتصاد الوطني، كما

يعمل هؤلاء على توسيع غسيل الأموال مما يزيد من تداعياته، فتتسرب الأموال مكتسبة بطرق غير الشرعية إلى النظام المالي عبر عمليات التبيض، مما يعقد جهود الدولة في تتبع وإدارة التدفقات المالية. ووصولا إلى هذه النتائج التي هي جد وخيمة على اقتصاد الجزائري، فلابد من اتخاذ إجراءات حازمة لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتداعيتها الاقتصادية (تياب ، 2018، صفحة 291).

المبحث الثاني: الاجراءات التشريعية والأمنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية

تتخذ الدول عدة إجراءات سواء كانت وقائية او الردعية لمواجهة الهجرة غير النظامية في سبيل حفاظ على أمنها الوطني، من بين هذه الإجراءات إصدار نصوص قانونية وطنية بالدرجة الأولى، بالإضافة الى تعزيز التعاون الدولي بين الدول من خلال إبرام اتفاقيات دولية وإقليمية للتصدي إلى تلك الظاهرة الخطيرة، ولكن يبقى تعهد الدول بتنفيذ التزاماتها الدولية في ضرورة حماية اللاجئين حاجزا أمام القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ولكن ليس على حساب الأمن الدولة واستقرارها، لذلك تم تقسيم هذا المبحث الى المطلبين، ففي المطلب الأول سندرس سياسة الجزائر في مواجهة الهجرة غير الشرعية، أما في المطلب الثاني سنستعرض سياسة الجزائر في حماية اللاجئين.

المطلب الأول: السياسة الجزائر في مواجهة الهجرة غير الشرعية

تتبنى الجزائر عدة استراتيجيات، وطنية او دولية لمحاربة الظاهرة الهجرة غير الشرعية المنتشرة في الآونة الأخيرة، وهو ما سوف نتعرض له بالدراسة من خلال التطرق إلى مختلف الاتفاقيات الدولية والاقليمية المبرمة في هذا المجال بخصوص مكافحة ومواجهة هذه الظاهرة.

الفرع الأول: على المستوى الدولي

أولا: على مستوى التعاون الإفريقي والدولي: حيث يتجسد ذلك في التنسيق والشراكة بين الدول الافريقية، حيث كانت هناك عدة مبادرات، من بينها تأسيس سجل إلكتروني شامل للكفاءات الإفريقية المهاجرة، ودمج الخبراء الأفارقة المغتربين بشكل المنهجي في مشاريع وبرامج الاتحاد الإفريقي ، بهدف ضمان التمثيل الفعال للجالية الافريقية في الخارج ضمن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التابع للاتحاد الإفريقي، بالإضافة إلى تعزيز التنسيق الأمني بين الدول الإفريقية لتحسين ضبط الحدود ومراقبتها، تكثيف الجهود المشتركة بين البلدان الإفريقية لمواجهة شبكات تهريب المهاجرين والهجرة غير النظامية، حيث تم عقد مؤتمر بمدينة وهران جمع دول مجموعة 5+5، وهي مبادرة ضمت كل من الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا،

موريتانيا، بالإضافة إلى مجموعة الدول الأوروبية منها فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، مالطا، حيث كان الهدف وضع استراتيجية مشتركة للحد من الهجرة غير النظامي.

بالاضافة إلى اجتماع وزراء الدفاع لمجموعة 5+5 في باريس ، حيث تم الاتفاق على خطة عمل لمواجهة هذه الظاهرة (بن صغير و موسى ، صفحة 325)، كما تم انعقاد مؤتمر الإفريقي للمدراء والمفتشين العاميين للشرطة بالقارة السمراء المنعقد في الدولة الجزائر يومي 10 و11 فيفري 2014، حيث تم فيه الاتفاق على أن يتم إدراج مشروع الأفريبول في جدول أعمال القمة القادمة لرؤساء دول حكومات الاتحاد الإفريقي المنعقد في جويلية 2014 بملابو بغينيا الاستوائية، حيث صرح الوزير الأول ان أشغال هذا المؤتمر جاءت على إثر محاولة تنسيق بين الدول الإفريقية، كما أكد على الجهود الأمنية التي يجب بذلها في سبيل الحماية الحدود الإفريقية، وذلك لا يكون إلا بالتعاون الإفريقي، الأمر الذي يساعد على تبادل المعلومات والمعطيات ومساهمة في كشف المجرمين، وتسليمهم والوقاية من الجرائم المنظمة، والحد من عمليات تهريب المواطنين ومتاجرة بأشخاص (فخار، 2016، صفحة 242).

كما أبرمت الجزائر عدة اتفاقيات الدولية في إطار علاقتها الدبلوماسية حيث:

أبرمت الجزائر اتفاقية ثنائية مع الدول أوروبية تهدف إلى تسهيل إعادة المواطنين الجزائريين الذين دخلوا تلك الدول بطرق غير القانونية الى وطنهم، وفي ظل التزاماتها الدولية تم إمضاء برتوكول الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين الذي ألحق لاتفاقية الأمم المتحدة لعام 2000 المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة، وبالتالي عكست هذه اتفاقيات مدى حرص المشرع الجزائري على تعزيز الأمن الوطني مع الحفاظ على حقوق مواطنين وسيادة القانون.

كما تم عقد اتفاقية ثنائية وجماعية مع الدول الاتحاد الأوروبي من أجل تعاون وتقديم الدعم اللوجيستي للجزائر لصد قوافل المهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا (باخويا ، 2015، صفحة 170).

ثانيا: على المستوى الوطني: قام المشرع الجزائري بمجموعة كبيرة من التعديلات التي مست المنظومة القانونية الجزائرية، حيث تضمنت هذه التعديلات مجموعة كبيرة من النصوص القانونية المتعلقة بمكافحة الهجرة غير الشرعية، نذكر منها:

✓ القانون رقم 08ـ11 المؤرخ 25 يونيو 2008 المنظم لدخول وإقامة الأجانب في الجزائر، الذي ألغى بموجبه المشرع القانون 66/211، حيث سمح ببموجبه المشرع لاحتجاز المهاجرين غير النظامين لمدة أقصاها 30 يوما قبل ترحيلهم، وفقا لمجموعة من الاجراءات القانونية المنظمة لذلك.

✓ القانون رقم 09ـ01 المعدل لقانون العقوبات، حيث جرم بموجبه المشرع الهجرة غير الشرعية، وفرض بهذا الخصوص عدة عقوبات تتراوح ما بين شهرين الى 6 أشهر حبسا، وغرامات المالية من 20,000 إلى 60,000 دينار جزائري، وتطبق هذه الأحكام على الجزائريين والأجانب اللذين يدخلون أو يغادرون البلاد بطرق غير القانونية، حيث بموجب المادة 303 مكرر من قانون العقوبات جرم المشرع شبكات الهجرة غير الشرعية، وعاقب كل من يرتكبها بعقوبات تصل إلى 5 سنوات سجن، وغرامة المالية تصل إلى 500,000 دج، كما أقر المشرع زيادة شدة العقوبة بظروف مشددة إذا كان استغلال المنصب الوظيفي لتسهيل ارتكاب الجريمة، أو أنها ترتكب من قبل أكثر من الشخص، أو إستخدام السلاح أو التهديد باستخدامه، وإذا ارتكبت الجريمة من طرف جماعة إجرامية منظمة حينها تصل عقوبة الى 20 سنة سجن وغرامة مالية من 100,000 دج إلى 200,000 دج، ويعفى من العقوبة كل من يساهم في إبلاغ السلطات المحلية عن جريمة التي يكون محلها تهريب المهاجرين قبل شروع في تنفيذها، بينما جعل المشرع لمن يساهم في تبليغ بعد شروع في التنفيذ نصف العقوبة، وذلك قبل تحريك الدعوى العمومية، اي لم يتم كشفها بعد من قبل السلطات العمومية، اما العقوبة المقررة لعدم الإبلاغ عن جريمة تهريب المهاجرين فقد حددت بعقوبة الحبس من السنة إلى 5 سنوات، والغرامة المالية من 100,000 دج إلى 500,000دج.

✓ وبما أن المشرع قد تفطن إلى خطورة وجود مهاجرين غير الشرعيين على مستوى التراب الوطني، وبما سينتجه وجودهم من آثار السلبية من جميع الجوانب سواء كانت السياسية الأمنية أو الإقتصادية، وغيرها من التداعيات أهمها الجرائم منتشرة في الآونة الأخيرة، خاصة منها جريمة الإتجار بالبشر التي استحدثها المشرع بموجب تعديل قانون العقاوبات في سنة 2009، تماشيا مع الإتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل الجزائر، خاصة إتفاقية المجلس الأوروبي التي منعت الإتجار بالأطفال، ولقد نص المشرع الجزائري في هذا الخصوص وفق لنص المادة 303 مكرر 4 إلى 303 مكرر 15 من قانون العقوبات تحت عنوان الإتجار بالأشخاص، نقلا كذلك عن إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، وبروتوكول باليرمو لمكافحة

الإتجار بالأشخاص، معاقب بذلك عقوبة تصل إلى خمسة عشرا سنة وغرامة المالية مقدرة ب 1500,000 دج (بن دعاس ، 2018، صفحة 200) .

✓ بالإضافة الى ذلك وفي إطار تعزيز الترسانة القانونية المتعلقة بمكافحة جريمة الاتجار بالبشر، ومكافحة الهدرة غير الشرعية اصدر المشرع الجزائري سنة 2023 القانون 23/04 المؤرخ في 7 مايو 2023 المتعلق بالوقاية من الاتجار بالبشر ومكافحته (القانون 23/04، 2023).

✓ كما نظم المشرع الجزائري مجموعة من الجرائم الأخرى التي لها علاقة مباشرة مع جريمة الهجرة غير الشرعية، منها الجريمة المنظمة، جريمة تبيض الاموال، التهريب، الإتجار بالمخدرات .... الخ من الجرائم التي أصدر لها نصوص قانونية خاصة بها.

✓ وترتيبا لما سبق فقد اعتمد المشرع الجزائري عدة إجراءات قانونية منها الوطنية والدولية، كل ذلك في سبيل التصدي لهذه الظاهرة،كما أنه عزز الأجهزة الامنية الوطنية المكلفة بمكافحة هذه الجريمة، والتي نذكر منها:

1 – قيادة الحدود وحدات حراس التي هي تابعة لوحدات الجيش الوطني تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية ومن بين المهام التي تقوم به:

✓ الحراسة المستمرة للمناطق الحدودية.

✓ جمع المعلومات مهما كانت طبيعتها للسلطة العسكرية.

✓ مراقبة الحركة التي من شأنها المساس بأمن وسلامة التراب الوطني.

2 – مصالح شرطة الحدود: لها الأهمية بالغة في حراسة الحدود البرية والبحرية والجوية، حيث لها دور في دخول وخروج الأشخاص والمركبات عبر الحدود، وتنظيم حركة الأفراد، والسلع عبر المنافذ المختلفة للتراب الوطني، فحص وثائق السفر، وتحديد الأشخاص المطلوبين أو الهاربين من العدالة، توفير الأمن والحماية للموانئ والمطارات ومحطات السكك الحديدية، ومراكز المراقبة مع الانتباه لأي نشاط مشبوه .

3 – المركز العملياتي لمكافحة الهجرة غير الشرعية: هو جهاز مركزي يتولى القيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري من بين المهام الرئيسية له:

✓ مكافحة شبكات دعم وإيواء الأجانب المقيمين بشكل غير القانوني.

✓ التصدي لشبكات تسهيل التنقل غير القانوني للأجانب داخل البلاد.

- ✓ مكافحة التزوير الوثائق المتعلقة بالهجرة والإقامة غير الشرعية.
- ✓ منع التوظيف والعمل غير القانوني للأجانب.
- ✓ وضع استراتيجية وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية .

4 – الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غبر الشرعية: من بين المهام الرئيسية لها :

* تحديد وتعقب وإيقاف أفراد شبكات توزيع ونقل المهاجرين غير الشرعيين

*كشف ومتابعة مزوري وثائق السفر للمهاجرين غير الشرعيين

* تحديد وإيقاف الأجانب المقيمين بصورة غير القانونية.

* تحديد نقاط عبور غير القانونية وأساليب الدخول غير الشرعي للبلاد.

* جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية .

وبالتالي كل هذه الإجراءات تعزز التصدي لتحديات الهجرة غير الشرعية بشكل كامل وفعال، مما يعمل على منع الدخول غير القانوني للبلاد، ويساهم في تراجع نشاط شبكات تهريب المهاجرين، لكن من الناحية الواقعية والعملية نلاحظ أن كل هذه المجهودات والترسانة التشريعية لم تفي إلى حد الساعة بما هو مطلوب منها، نظرا لكثرة عمليات الهجرة غير الشرعية من الجزائر وإليها، وبالتالي فإن مجهودات الجزائر وحدها لا تكفي ولابد من تعزيز التعاون الدولي والاقليمي والمحلي، من أجل مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة جدا على المجتمع الجزائري والمنطقة ككل.

المطلب الثاني: تبني سياسة حماية اللاجئين

تبقى الجزائر من بين الدول التي تسعى في تنفيذ التزاماتها الدولية بضرورة حماية اللاجئين وحماية ترابها الوطني من الاختراق، لذلك تنوعت تشريعاتها الوطنية بين التوسيع والتضييق في معاملة اللاجئين كما سبق القول، وعلى هذا الأساس تعمل على توفير الحماية القانونية للاجئين، خصوصا أن حق اللجوء حق مكفول في الدستور الجزائري، وما سايره المشرع الجزائري بإبرام عدة معاهدات دولية تعترف بضرورة إقرار بحق اللجوء، حيث صادقت الجزائر على اتفاقية جنيف لعام 1951 المتعلقة بحماية اللاجئين بموجب المرسوم 63ـ274، الذي وضح تطبيق اتفاقية جنيف، وقد نصت المادة الثانية من الاتفاقية سالفة الذكر على حالات اللجوء، وهي خمسة حالات منها، اسباب اللجوء العرقية، الجنسية، الدينية ، الإنتماء لفئة اجتماعية معينة أو الانتماء السياسي، وتجدر الاشارة الى أن الجزائر صادقت دون تحفظ على حالات اللجوء.

كما صادقت الجزائر على اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لشؤون اللاجئين، وما أضافته زيادة على اتفاقية جنيف وهي اللجوء بسبب العدوان او الاحتلال الخارجي او السيطرة الأجنبية، حيث لم تتردد الجزائر على المصادقة عليها سنة 1973، وعملت على الاعتراف بإحكام الاتفاقية تجسيدا لمبادئ وحقوق الإنسان، وتلزم الاتفاقية جميع دول الإفريقية بما أنها اتفاقية إقليمية بما فيها الجزائر، خاصة أن البعض الدول الإفريقية التي تعاني من الحروب واضطرابات السياسية، لذلك تعمل على التنسيق مع الدول مجاورة في محاولة توفير الحماية القانونية لهم، كما أنها حاولت التوسيع من حالات اللجوء مذكورة سابقا وأضافت حالات اللجوء لعدم الاستقرار الأمني في البلاد.

أما مجهودات الجزائر في سبيل محافظة على المراكز القانونية للاجئين من خلال توفير الحماية القانونية للاجئ في الجزائر، حيث نجد كل الدساتير الجزائرية جاءت بحق اللاجئ، وان الأول دستور في الجزائر لسنة 1963، عمل على الاعتراف بعدة حقوق اساسية من بينها الحق اللجوء السياسي، ما اصاب الذعر المحللين السياسيين حول غموض مصطلح اللجوء السياسي لكل الشخص يناضل من اجل الحرية، ولكن نظن ان مصطلح الحرية مقصود بها وهي المقاومة السياسية او الدينية، وبالتالي لعل المفهوم واسع، ولكن يفهم على أساس أن الحق اللجوء معترف به للدول التي تعاني من الحروب والقمع والاضطهاد، وتناضل من أجل الحرية، وعملت الجزائر على الاعتراف بحق اللجوء في دساتيرها إلى غاية أخر تعديل دستوري لسنة 2020، وعملت على الاعتراف بجملة من الحقوق من بينها الحق في الحياة، الحق في الكرامة، الحق في التربية والتعليم، لذلك قلنا سابقا أن الجزائر تعمل على التضييق والتوسيع على اللاجئ، فإنها تقوم من جهة على سن مختلف القوانين في سبيل إحكام والتصدي للهجرة غير الشرعية، وتحقيق الأمن القانوني حتى لا يستفيد هؤلاء المهربين من الثغرات القانونية، ولكن من جهة اخرى تعمل على حماية اللاجئ في مختلف القوانين الوطنية، وعلى السياق ذلك نجد القانون08ـ11 المتعلق بشروط دخول الأجانب الى الجزائر واقامتهم بها وتنقلهم فيها، الذي القانون 2011/66، حيث يعتبر من بين القوانين التي تضبط اللاجئ من حيث الشروط الإدارية التي يجب ان يمتثل إليها، حيث يشترط على أي عابر للحدود الجزائرية سواء البر او البحر او الجو ان يسلم للسلطات الجزائرية جواز السفر من أجل الفحص صحة الوثائق، كما سهل المشرع عليه في مسألة إعفاء من تأشيرة، كما تمنح السلطات الجزائرية للاجئ إقامة في الجزائر، وتكون مسألة رجوعه إلى وطنه الأصلي مرتبط باستقرار بلده، كما له معاملة الخاصة وذلك بموجب الدستور الجزائري الذى خصه بجملة من الحقوق.

وجدير بالذكر ان الجزائر بمناسبة مصادقتها على الاتفاقية الدولية لحماية اللاجئين تم إصدار المرسوم رقم 274/63، حيث تم إنشاء مكتب المفوضية السامية لحماية اللاجئين الذي عمل بالتنسيق مع الجزائر من أجل تكاثفت الجهود على استقبال اللاجئين في مخيمات، وعمل على توفير مستوى المعيشي حسن لهم، لما له من امتيازات منها الحق في الرعاية الصحية والتعليم (معيفي و قدوم ، 2023، صفحة 345)، وعلى إثر ذلك تقوم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالجزائر على تقديم خدمات متخصصة تكميلية من بينها التعليم، الصحة، خدمات صحة الام والطفل، والخدمات القانونية والمساعدة المالية المتعددة الاغراض، ودعم السبل العيش كما أن اللاجئ الفلسطيني يحظى بالمعاملة الخاصة في الجزائر، وذلك تطبيقا لما تدعو إليه البعض المنظمات، من بينها منظمة العفو الدولية، التي تدعو الجزائر لحماية جميع المهاجرين واللاجئين ضد العنف دون تمييز على أساس وضعهم كمهاجرين، وتقديمهم المسؤولين عن مثل هذه الأعمال إلى العدالة، في محاكمات عادلة من دون عقوبة الإعدام، والتأكد من أن أي انتهاك لقوانين الهجرة، والتعامل معها على أنها مخالفة إدارية، وليست جنائية.

ولذلك كان موقف المشرع بين التضييق والتوسيع في معاملة اللاجئ، كما يسميه البعض ، حيث كان تارة يتصدى بجملة من النصوص القانونية من أجل حماية ترابها الوطني، وتعزيز امنها الوطني، ولكن يتغير موقف المشرع تارة أخرى ليصبح مساندا لبعض القضايا العالمية، خاصة للدول التي تناضل من أجل الحرية في اعترافه بالحق اللجوء السياسي للدول التي تعاني من اضطهاد والحرب.

الخاتمة

بناء على ما تم دراسته سابقا، من نصوص تشريعية واتفاقيات دولية المصادق عليها من قبل الجزائر، التي اتضح موقف المشرع فيها من عملية الهجرة غير الشرعية، والدور الذي تلعبه الجزائر في مؤازرة مختلف القضايا التي تعاني من الحروب والصراعات السياسية في تجسيد مبادئ وحقوق الإنسان، والاعتراف للمهاجر بحقه في المقاومة والحرية، ومنعه من الإقامة إلى حين الاستقرار السياسي والأمني في بلده الأصلي، ومعاملته معاملة خاصة، لكن لا يمنع ذلك ان يكون للجزائر ذراع الأمني يتصدى لمختلف الأفعال التي يجرمها القانون، لذلك أهم توصيات التي تطرح في هذا الخصوص:

* في إطار حفاظ على أمنها حدودي من المفروض على اي دولة تتمتع بالسيادة لابد من تحسين كفاءة الحراس الحدود، وكل الاسلاك الامنية العاملة في هذا المجال.

* تحسين الكفاءة لا يكون إلا بإشراك الاستخدامات التكنولوجيا لمراقبة الحدود.

* إيجاد آليات التعاون الدولي وتنسيق العمل ما بين الدول من أجل تصدي لهذه الظاهرة.

CONCLUSION

Based on what has been previously studied, of legislative texts and international conventions ratified by Algeria, in which the position of the legislator on the process of illegal immigration became clear, and the role played by Algeria in supporting various issues suffering from wars and political conflicts in embodying the principles and human rights, and recognizing the right of the migrant to resistance and freedom, and preventing him from residing until political and security stability in his country of origin, and treating him with special treatment, but this does not prevent Algeria from having a security arm that confronts For the various acts criminalized by law, therefore the most important recommendations that are put forward in this regard:

**In order to maintain its border security, any sovereign state must improve the efficiency of border guards and all security wires working in this field.*

**Improving efficiency can only be achieved by involving the uses of technology for border control.*

•*Creating mechanisms for international cooperation and coordinating action among States to address this phenomenon.*

قائمة المراجع:

كتب

1 – ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، (2003)، لسان العرب، الجزء الخامس عشر.

2 – محمد غربي وأخرون،(2014)، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة، ط 1، إبن اديم للنشر والتوزيع، الجزائر.

المقالات:

1 – باخويا دريس، (2015)، سبل مكافحة الهجرة غير الشرعية بالجزائر، مقال منشور في مجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 11، العدد 1.

2 – بخوش صبيحة، (2018)، الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على منطقة شمال إفريقيا " الجزائر نموذجا"، مقال منشور في مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، ألمانيا، المجلد 1، العدد 1.

3 – برناوي اسماء، طيبي محمد، بالهاشمي الأمين، (2021)، تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري، مقال منشور في مجلة القانون المجتمع والسلطة، المجلد 10,العدد 1.

4 – تياب نادية، (2018)، آليات مواجهة هجرة الأفارقة غير الشرعية نحو الجزائر، مقال منشور في مجلة الميزان، جامعة النعامة، العدد 3.

5 – فخار حمو، (2016)، هجرة غير الشرعية وموقف مشرع منها، مقال منشور في مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2.

6 – محمد أبو ليلة، (2006)، القرآن الكريم من المنظور الاستشراقي – دراسة نقدية تحليلية، noor-book.com/9rjywa.

7 – معيفي لعزيز، قدوم محمد، (2023)، حماية اللاجئين بين التصديق والتضييق، مقال منشور في مجلة أبحاث قانونية والسياسية، المجلد8، العدد 2.

8 – هوادف بهية، تومي هجيرة، (2021)، الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها، مقال منشور في مجلة الباحث في العلوم القانونية، العدد 6.

التشريعات

1 – الامر 211/66 المؤرخ في 21 جويلية 1966 المتعلق بوضعية الاجانب في الجزائر، الملغى.

2 – اتفاقية الامم المتحدة لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد عائلتهم رقم 158 المنبثقة عن الجمعية العامة 45 للأمم المتحدة في 18 ديسمبر 1990.

3 – القانون 11/08 المؤرخ في 25 جوان 2008 المتعلق بشروط دخول الاجانب الى الجزائر واقامتهم بها وتنقلهم فيها.

4 – القانون 04/23 المؤرخ في 7 مايو 2023 المتعلق بالوقاية من الاتجار بالبشر ومكافحته، جريدة رسمية، عدد 32، لسنة 2023.

مذكرات واطروحات

1 – بن صغير فارس، موسى ذهبية، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر – الاسباب وتدابير التصدي، جامعة البليدة 2.

2 – لمياء بن دعاس، (2018)، جريمة الإتجار بالأشخاص بين التشريع الجزائري والإتفاقيات الدولية، أطروحة دكتوراة، جامعة باتنة.

مواقع الانترنت

1 – https://mawdoo3.com/ تاريخ الدخول 2024/09/15.

2 – موقع الرسمي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، <htpp://HELP.UNHCR.ORG. تاريخ الدخول 2024/09/18.

Bibliography List :

Books :

1- Ibn Manzur Abu al-Fadl Jamal al-Din Muhammad ibn Makram al-Ansari,(2003),Lisan al-Arab, vol. XV, 2003.

2- Mohamed Gharbi and others,(20114),Illegal Migration in the Mediterranean Region Risks and Confrontation Strategy, 1st Edition, Ibn Adim for Publishing and Distribution, Algeria.

Journal article :

1- Bakhoya Driss, (2015), Ways to combat illegal immigration in Algeria, article published in the Journal of the Academy for Legal Research, Volume 11, Issue 1.

2- Bakhoush Sabiha, (2018), Illegal Immigration and its Repercussions on the North African Region "Algeria as a Model", article published in the Journal of African Studies and the Nile Basin, Germany, Volume 1, Issue 1.

3- Barnawi Asma, Tibi Mohamed, Belhashemi Al-Amin,(2021), The repercussions of illegal immigration on Algerian societal security, article published in the Journal of Law, Society and Power, Volume 10, Issue 1.

4- Fakhar Hamo, (2016), Illegal Immigration and a Legislature's Position on it, article published in Al-Wahat Journal for Research and Studies, Volume 9, Issue 2.

5- Howadif Baheya, Tommy Hajira,(2021), Illegal Immigration and Mechanisms to Combat It, article published in the Journal of the Researcher in Legal Sciences, Issue 6.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

6- Muhammad Abu Leila,(2006), The Noble Qur'an from an Orientalist Perspective - An Analytical Critical Study, noor-book.com/9rjywa.

7- Mu'ifi Aziz, Qaddum Muhammad,(2023), Refugee Protection between Ratification and Restriction, article published in the Journal of Legal and Political Research, Vol. 8, No. 2.

8- Thiab Nadia, (2018), Mechanisms to confront the illegal migration of Africans to Algeria, article published in Al-Mizan magazine, Naama University, Issue 3.

Laws:

1- Ordinance 66/211 of 21 July 1966 relating to the status of foreigners in Algeria, repealed.

2- United Nations Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families No. 158 of the 45th General Assembly of the United Nations on December 18, 1990.

3- Law 08/11 of 25 June 2008 on the conditions for the entry, residence and movement of foreigners in Algeria.

4- Law 23/04 of 7 May 2023 on the Prevention and Combating of Human Trafficking, Official Gazette, No. 32 of 2023.

Memoirs and theses

1- Ben Saghir Fares, Moussa Dahabieh, The reality of illegal immigration in Algeria - causes and response measures, University of Blida 2

2- .Lamia Ben Daas,(2018), The crime of trafficking in persons between Algerian legislation and international conventions, PhD thesis, University of Batna.

Internet websites:

1- https://mawdoo3.com/ , date of entry 15/09/2024.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

2– Official website of the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, htpp://HELP.UNHCR.ORG>, date of entry 18/09/2024.

The legal impact of illegal migration under national legislation and international agreements

HAIRECH Noureddine [1]
[1] Faculty of Law and Political Science - Mascara University
Hairechnou@univ-mascara.dz
djeriou Mohamed amine [2]
[2] Faculty of Law and Political Science - Mascara University
mohammed.djeriou@univ-mascara.dz

Abstract:
The importance of the study lies in revealing the effectiveness of national legislation and the most important agreements and protocols concluded in this field, in addressing this phenomenon that is known by most countries bordering the Mediterranean, or in various regions of the world, between poor and rich countries, or between poor countries and transit countries to the other bank, which in turn strengthened this legislation in turn in the process of addressing illegal immigration, especially since the latter has a very dangerous waste, which can result in Algeria is developing various mechanisms, whether legal, technical or social, in order to address such behaviors, which can reach the point of deviation, which is observed in many cases at the level of various national courts, especially if it is related to organized crime, The latest development by the Algerian legislator is Law No. 23/04 on the prevention and combating of human trafficking, and the accompanying conclusion of several international conventions, and Algeria remains between the implementation of its international obligations to respect human rights, especially with regard to the right to asylum, and the budget in order to provide security for its national territory through the development of a tight legislative policy, in order to enhance legal security in the country, as well as to ensure that the rights of others are not violated.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

In this study, we have tried to shed light on the efforts made by Algeria with regard to this subject, especially the most important legal mechanisms in place, and their effectiveness in protecting its territory on the one hand, and on the other hand protecting migrant refugees due to the security situation in their countries, especially since Algeria is considered the most areas that witness the displacement of millions of Africans because it is a transit area to the European continent, on this basis we studied the effectiveness of the new laws in combating this phenomenon, and whether Algeria is committed to implementing Treaties that provide for the protection of refugees.
Key words : immigration, illegal, crimes, legislation.